

محاضرات المبادئ العامة لقانون البيئة المحاضرة الأولى:

ماهية المبادئ العامة للبيئة :

يعد مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة البشرية عام 1972 اللبنة الأولى نحو تطوير القانون الدولي للبيئة وتلى هذا المؤتمر مؤتمر آخر ، وهو مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992، والذي كرس قواعد حماية البيئة في عملية التنمية من خلال إعلان عن 27 مبدأ يجب العمل عليها من طرف جميع الفاعلين بغرض حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

- مفهوم المبادئ العامة في المجال البيئي:

تعد المبادئ العامة في المجال البيئي من المبادئ العامة للقانون وهذا ما عملت عليه التشريعات الوطنية بإدراجها في قوانينها الوطنية.

ف نجد أن المشرع الجزائري قد ضمن قانون البيئة لهذه المبادئ و ذلك من خلال المادة (03) من القانون (10/03) وهذا ما سيتم بيانه من خلال ما يلي:

- تعريف المبادئ العامة للبيئة:

هذه المبادئ هي وليدة المزج بين المبادئ السياسية والقانونية والتي تستمد من فكرة القانون المرن، أي أن هذه المبادئ جاءت مرنة لها خصائص القاعدة القانونية و تظاهيها في القوة

إذا تسمح للإدارة والقضاء ب تلافى حالة الجمود أمام هذه المستجدات عن طريق فرض سلطتها التقديرية في إيجاد الحلول المناسبة.

ومن هنا يمكن تعريف هذه المبادئ بأنها مجموعة الأحكام و القواعد التي تقوم عليها وتعترف بها النظم القانونية الداخلية والتي تهتم وتعمل على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعرف كذلك بأنها مجموعة المبادئ القانونية التي تتضمن الإجراءات والتدابير الوقائية الردعية التي ينص عليها القانون وتقوم الهيئات الفاعلة بحماية البيئة بتنفيذ هذه المبادئ وتطبيقها عن طريق جملة من الآليات.

المنتبع لهذا التشريع يجد انه نتاج خصوصية هذا المجال فنجده يتميز بالعمومية والمرونة، وهذا لعدة أسباب نذكر منها صعوبة حصى كل حالات هذا المجال بالجزاء لتشعبه وتداخل عناصره من جهة أخرى، وكذا التطور التكنولوجي المتسارع من جهة أخرى، وهو ما يفسر أن هذه المبادئ جاءت لتعالج جل الحالات الموجودة و المستحدثة في المجال البيئي.

الجهد الدولية في سن المبادئ العامة:

-ميثاق الأمم المتحدة (المادة55).

-مؤتمر ستوكهولم 1972.

-مؤتمر قمة الأرض 1992.

-مؤتمر حماية البيئة و التنمية المستدامة 2002 .

هذه الجهود كانت بمبادرة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

وظائف المبادئ العامة للبيئة و خصائصها:

يظهر جليا أن المبادئ العامة للبيئة جاءت لتحديد و تكريس قواعد قانونية تهدف لحماية البيئة كما أن لهذه المبادئ نفس القاعدة القانونية للقواعد السلوكية وهو ما يعطيها خصائص تتسم بها القاعدة القانونية من تجريد وعمومية وإلزام .

وظائف المبادئ العامة للبيئة :

تتمتع هذه المبادئ بطابعها التنظيمي المكمل للقواعد القانونية السلوكية، لذا يمكن القول أن وظائف هذه المبادئ تجعل منها مكمل ومصحح للإختلالات الناجمة عن التطبيق القطاعي لمختلف القوانين التي تتداخل وتشترك في أي أحد عناصر البيئة وهو ما يجعل منها صالحة للتطبيق في كل المجالات (الصحة، الغابات، المياه، المناجم) .

كما أن هذه المبادئ تعمل على تحقيق المصلحة العامة على عكس المبادئ الأخرى التي تؤدي لتحقيق المصلحة الخاصة .

تطابق خصائص القاعدة القانونية والمبادئ البيئية:

تتضمن قواعد القاعدة القانونية السلوكية بالعمومية والتجريد والإلزام ولكن هل هذا ينطبق

على المبادئ العامة للبيئة وهذا ما يتم بيانه ما يلي : **خاصية العمومية و التجريد**

المبادئ العامة البيئية في التشريع الجزائري :

التجربة الجزائرية في التعامل مع المبادئ العامة للبيئة في مجال التشريع البيئي مرت على مرحلتين :

ف نجد أن المشرع من الجهة الأولى شرع وفق مبادئ عامة توجيهية وكان ذلك من خلال القانون البيئية لعام 1983, لكن المشرع ساير التطور الحاصل في هذا المجال وقام بإضفاء الصبغة القانونية في تنظيم هذا المجال وتحقق ذلك من خلال قانون حماية البيئة (10/03) الذي جمع بين المبادئ العامة ذات الطبيعة التوجيهية التصورية وتلك التي تتمتع بالصبغة القانونية .

وبالرجوع إلى القانون (10/03) نجد أن المشرع استهل هذا القانون بالقواعد الأساسية التي تقوم عليها حماية البيئة، وتلى ذلك بالمادة الثالثة التي ن ظمت المبادئ العامة التي تأسس عليها هذا القانون.

هذه المبادئ التي جعلت قانون البيئة أكثر مرونة وبتماشى مع المتغيرات والتطورات التي تعرفها البيئة تهدف إلى ضمان حماية البيئة والتنمية المستدامة .

وهذا ما سيتم عرضه من خلال ما يلي

